

المعيار الدولي للمحاسبة ٣٣ "ربحية السهم"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المعيار الدولي للمحاسبة ٣٣ "ربحية السهم" الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تُعد عند إقرارها جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعيار واجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

التعديلات المدخلة على الفقرات:

١٣ (إضافة):

١٣ عند تحديد مبلغ ربح أو خسارة الفترة المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم، تُدرج جميع بنود الدخل والمصروفات المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم والتي أُثبتت في الفترة، بما في ذلك مصروف الضريبة والزكاة وتوزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة المُصنّفة على أنها التزامات (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١).

سبب الإضافة:

أُضيفت الزكاة إلى هذه الفقرة باعتبارها أحد مصروفات الشركات السعودية.

المعيار الدولي للمحاسبة ٣٣

ربحية السهم

الهدف

١ هدف هذا المعيار هو وضع المبادئ الخاصة بتحديد وعرض ربحية السهم، وذلك لتحسين مقارنات الأداء بين المنشآت المختلفة في نفس فترة التقرير وبين فترات التقرير المختلفة للمنشأة نفسها. ورغم أن بيانات ربحية السهم لها حدود نظراً لاختلاف السياسات المحاسبية التي قد تستخدم في تحديد "الربحية"، فإن تحديد مقام ثابت يُحسِّن التقرير المالي. ويركز هذا المعيار على المقام في عملية احتساب ربحية السهم.

النطاق

- ٢ يجب أن يطبق هذا المعيار على
- (أ) القوائم المالية المنفصلة أو المنفردة للمنشأة:
- (١) التي يتم تداول أسهمها العادية أو أسهمها العادية المحتمل إصدارها في سوق عامة (سوق أوراق مالية وطنية أو أجنبية أو سوق للتداول خارج المنصة، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية) أو
- (٢) التي تودع، أو التي بصدد إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة للأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أسهم عادية في سوق عامة؛
- (ب) القوائم المالية الموحدة لمجموعة لها منشأة أم:
- (١) يتم تداول أسهمها العادية أو أسهمها العادية المحتمل إصدارها في سوق عامة (سوق أوراق مالية وطنية أو أجنبية أو سوق للتداول خارج المنصة، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية) أو
- (٢) تودع، أو بصدد إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة للأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أسهم عادية في سوق عامة.
- ٣ يجب على المنشأة التي تفصح عن ربحية السهم أن تحتسب ربحية السهم وتفصح عنها وفقاً لهذا المعيار.
- ٤ عندما تعرض المنشأة كلاً من قوائم مالية موحدة وقوائم مالية منفصلة مُعدّة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ "القوائم المالية الموحدة" والمعيار الدولي للمحاسبة ٢٧ "القوائم المالية المنفصلة" على التوالي، فإن الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار يلزم أن تُعرض فقط على أساس المعلومات الموحدة. ويجب على المنشأة التي تختار أن تفصح عن ربحية السهم على أساس قوائمها المالية المنفصلة أن تعرض معلومات ربحية السهم تلك في قائمة دخلها الشامل فقط. ولا يجوز للمنشأة أن تعرض معلومات ربحية السهم تلك في القوائم المالية الموحدة.
- أ٤ إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة للربح أو الخسارة منفصلة عن قائمة عرض الدخل الشامل كما هو موضح في الفقرة ١٢ (ب) من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية"، فإنها تعرض ربحية السهم في قائمة الربح أو الخسارة فقط.^١

^١ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة كما هو موضح في الفقرة ١٠ من المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" (المعدل في ٢٠١١)، فإنها تعرض ربحية السهم في تلك القائمة المنفصلة فقط".

التعريفات

- ٥ تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها فيما يلي:
- ضد التخفيض هو زيادة في ربحية السهم أو تخفيض في خسارة السهم نتيجة افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل يتم تحويلها، أو أن الخيارات أو الأذونات يتم ممارستها، أو أن الأسهم العادية يتم إصدارها بناءً على استيفاء شروط محددة.
- اتفاقية الأسهم المشروطة هي اتفاقية لإصدار أسهم تعتمد على استيفاء شروط محددة.
- أسهم عادية قابلة للإصدار/ربط شروط هي أسهم عادية قابلة للإصدار مقابل نقد أو عوض آخر ضئيل أو بدون أي نقد أو أي عوض آخر على الإطلاق بناءً على استيفاء شروط محددة في اتفاقية أسهم مشروطة.
- التخفيض هو تخفيض في ربحية السهم أو زيادة في خسارة السهم نتيجة افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل يتم تحويلها، أو أن الخيارات أو الأذونات يتم ممارستها، أو أن الأسهم العادية يتم إصدارها بناءً على استيفاء شروط محددة.
- الخيارات والأذونات ومعادلاتهما هي أدوات مالية تمنح حاملها حق شراء أسهم عادية.
- السهم العادي هو أداة حقوق ملكية في مرتبة تالية في استحقاقها لجميع فئات أدوات حقوق الملكية الأخرى.
- السهم العادي المحتمل/صدوره هو أداة مالية أو عقد آخر قد يمنح حامله الحق في الحصول على أسهم عادية.
- خيارات الرد على الأسهم العادية هي عقود تمنح حاملها الحق في بيع الأسهم العادية بسعر محدد لفترة محددة.
- ٦ لا تشارك الأسهم العادية في ربح الفترة إلا بعد مشاركة الأنواع الأخرى من الأسهم مثل الأسهم الممتازة. وقد يكون للمنشأة أكثر من فئة واحدة من الأسهم العادية. ويكون للأسهم العادية من نفس الفئة الحقوق نفسها في استلام توزيعات الأرباح.
- ٧ من أمثلة الأسهم العادية المحتمل إصدارها:
- (أ) الالتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية، بما في ذلك الأسهم الممتازة، التي تكون قابلة للتحويل إلى أسهم عادية؛
- (ب) الخيارات والأذونات؛
- (ج) الأسهم التي ستصدر بناءً على استيفاء شروط ناتجة عن ترتيبات تعاقدية، مثل شراء منشأة أعمال أو أصول أخرى.
- ٨ تستخدم المصطلحات المعروفة في المعيار الدولي للمحاسبة ٣٢ "الأدوات المالية - العرض" في هذا المعيار بنفس المعاني المحددة لها في الفقرة ١١ من المعيار الدولي للمحاسبة ٣٢، ما لم يُنَوَّه إلى غير ذلك. ويعرّف المعيار الدولي للمحاسبة ٣٢ الأداة المالية، والأصل المالي، والالتزام المالي وأداة حقوق الملكية، ويوفر إرشادات بشأن تطبيق تلك التعريفات. ويعرّف المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة" القيمة العادلة ويحدد متطلبات تطبيق ذلك التعريف.

القياس

ربحية السهم الأساسية

- ٩ يجب على المنشأة أن تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية فيما يخص مبلغ الربح أو الخسارة المعزو لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم، وفيما يخص مبلغ الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة - في حال عرضه - المعزو لحملة أسهم حقوق الملكية أولئك.
- ١٠ يجب احتساب ربحية السهم الأساسية بقسمة مبلغ الربح أو الخسارة المعزو لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة (المقام) خلال الفترة.
- ١١ هدف معلومات ربحية السهم الأساسية هو توفير مقياس لحصص كل سهم عادي للمنشأة الأم في أداء المنشأة خلال فترة التقرير.

الربحية

- ١٢ لغرض احتساب ربحية السهم الأساسية، فإن المبالغ المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم والمتعلقة بما يلي:
- (أ) مبلغ الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المعزوة للمنشأة الأم؛
- (ب) مبلغ الربح أو الخسارة المعزوة للمنشأة الأم
- يجب أن تكون هي المبالغ في (أ) و(ب) معدلة تبعاً لمبالغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة بعد الضريبة، والفروقات الناشئة عن تسوية الأسهم الممتازة، والآثار المشابهة الأخرى للأسهم الممتازة المصنفة على أنها حقوق ملكية.
- ١٣ عند تحديد مبلغ ربح أو خسارة الفترة المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم، تُدرج جميع بنود الدخل والمصروفات المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم والتي أثبتت في الفترة، بما في ذلك مصروف الضريبة وتوزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة المُصنَّفة على أنها التزامات (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨).^٢
- ١٤ مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة بعد الضريبة الذي يُطرح من الربح أو الخسارة هو:
- (أ) المبلغ بعد الضريبة لأي توزيعات أرباح معلن عنها فيما يتعلق بالفترة على الأسهم الممتازة ذات الأرباح غير التراكمية؛
- (ب) المبلغ بعد الضريبة لتوزيعات الأرباح المحتسبة للفترة على الأسهم الممتازة ذات الأرباح التراكمية، سواء تم الإعلان عن توزيعات الأرباح أم لا. ولا يشمل مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة للفترة مبلغ أي توزيعات أرباح للأسهم الممتازة ذات الأرباح التراكمية مدفوعة أو معلنه خلال الفترة الحالية فيما يتعلق بالفترات السابقة.
- ١٥ الأسهم الممتازة التي تشترط توزيع أرباح أولية منخفضة لتعويض المنشأة عن بيع الأسهم الممتازة بحسم إصدار، أو توزيع أرباح أعلى من السائد في السوق في فترات تالية لتعويض المستثمرين عن شراء الأسهم الممتازة بعلاوة إصدار، يُشار إليها أحياناً بلفظ الأسهم الممتازة ذات المعدل المتزايد. ويُستنفد أي حسم أو علاوة إصدار أصلي على الأسهم الممتازة ذات المعدل المتزايد في الأرباح المبقة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ويُعالج هذا الحسم أو تلك العلاوة على أنها توزيع أرباح على الأسهم الممتازة لأغراض احتساب ربحية السهم.
- ١٦ يمكن إعادة شراء الأسهم الممتازة بموجب عرض عطاء تقدمه المنشأة لحملة تلك الأسهم. وتمثل الزيادة في القيمة العادلة للعرض المدفوع لحملة الأسهم الممتازة عن المبلغ الدفترى للأسهم الممتازة عائداً لحملة الأسهم الممتازة وعبئاً على الأرباح المبقة للمنشأة. ويُطرح هذا المبلغ عند احتساب مبلغ الربح أو الخسارة المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم.
- ١٧ يمكن أن تحكّ المنشأة على التحويل المبكر للأسهم الممتازة القابلة للتحويل من خلال إجراء تغييرات مرغوب فيها في شروط التحويل الأصلية أو دفع عوض إضافي. وتُعد الزيادة في القيمة العادلة للأسهم العادية أو العوض الآخر المدفوع عن القيمة العادلة للأسهم العادية القابلة للإصدار بموجب شروط التحويل الأصلية عائداً لحملة الأسهم الممتازة، وتُطرح عند احتساب مبلغ الربح أو الخسارة المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم.
- ١٨ عند احتساب مبلغ الربح أو الخسارة المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم، تُضاف أية زيادة في المبلغ الدفترى للأسهم الممتازة عن القيمة العادلة للعرض المدفوع لتسويتها.
- الأسهم
- ١٩ لغرض احتساب ربحية السهم الأساسية، يجب أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

^٢ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "عند تحديد مبلغ ربح أو خسارة الفترة المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم، تُدرج جميع بنود الدخل والمصروفات المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم والتي أثبتت في الفترة، بما في ذلك مصروف الضريبة وتوزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة المُصنَّفة على أنها التزامات (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١)".

٢٠. يعكس استخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة احتمال أن مبلغ رأس مال المساهمين قد تفاوت خلال الفترة نتيجةً لارتفاع أو انخفاض عدد الأسهم القائمة في أي وقت. والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة هو عدد الأسهم العادية القائمة في بداية الفترة، مُعدّلاً تبعاً لعدد الأسهم العادية المعاد شراؤها أو المصدرة خلال الفترة مضروباً في معامل ترجيح زمني. ومعامل الترجيح الزمني هو عدد الأيام التي تكون فيها الأسهم قائمة كنسبة من مجموع عدد الأيام في الفترة؛ ويعد إجراء تقريب معقول للمتوسط المرجح كافياً في كثير من الحالات.
٢١. تُدرج عادةً الأسهم في المتوسط المرجح لعدد الأسهم من التاريخ الذي يُعد فيه العوض مستحق التحصيل (والذي هو بشكل عام تاريخ إصدارها)، فعلى سبيل المثال:
- (أ) الأسهم العادية المصدرة في مقابل نقد تُدرج عندما يكون النقد مستحق التحصيل؛
- (ب) الأسهم العادية المصدرة على إعادة الاستثمار الاختياري لتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية أو الممتازة تُدرج عند إعادة استثمار توزيعات الأرباح؛
- (ج) الأسهم العادية المصدرة نتيجةً لتحويل أداة دين إلى أسهم عادية تُدرج من التاريخ الذي يتوقف فيه استحقاق الفائدة؛
- (د) الأسهم العادية المصدرة عوضاً عن الفائدة أو المبلغ الأصلي للأدوات المالية الأخرى تُدرج من التاريخ الذي يتوقف فيه استحقاق الفائدة؛
- (هـ) الأسهم العادية المصدرة في مقابل تسوية التزام على المنشأة تُدرج من تاريخ التسوية؛
- (و) الأسهم العادية المصدرة على أنها عوض مقابل اقتناء أصل بخلاف النقد تُدرج من تاريخ إثبات الاقتناء؛
- (ز) الأسهم العادية المصدرة مقابل أداء خدمات للمنشأة تُدرج عند تأدية الخدمات.
- ويُحدد توقيت إدراج الأسهم العادية بموجب الأحكام والشروط المرتبطة بإصدارها. ويتم إيلاء الاهتمام الواجب لجوهر أي عقد مرتبط بالإصدار.
٢٢. تُدرج الأسهم العادية المصدرة على أنها جزء من العوض المنقول في عملية تجميع أعمال ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم من تاريخ الاستحواذ. وهذا نظراً لأن المنشأة المستحوذة تُضمّن في قائمة دخلها الشامل أرباح وخسائر الأعمال المستحوذ عليها من ذلك التاريخ.
٢٣. الأسهم العادية التي ستُصدر بناءً على تحويل أداة مالية قابلة للتحويل الإجباري تُدرج عند احتساب ربحية السهم الأساسية من تاريخ إبرام العقد.
٢٤. تُعالج الأسهم القابلة للإصدار بشروط على أنها قائمة وتُدرج عند احتساب ربحية السهم الأساسية فقط من تاريخ استيفاء جميع الشروط الضرورية (أي من تاريخ وقوع الأحداث). أمّا الأسهم التي تكون قابلة للإصدار فقط بعد مرور الوقت فلا تُعد أسهماً قابلة للإصدار بشروط. نظراً لأن مرور الوقت يعد أمراً مؤكداً. ولا تتم معالجة الأسهم العادية القائمة التي يمكن إرجاعها بشروط (أي عرضة للاستدعاء) على أنها قائمة وتُستبعد من احتساب ربحية السهم الأساسية حتى التاريخ الذي لا تُعد فيه عرضة للاستدعاء.
٢٥. [حُذفت].
٢٦. يجب تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة ولجميع الفترات المعروضة تبعاً للأحداث التي غيرت عدد الأسهم العادية القائمة بدون تغيير مقابل في الموارد، بخلاف تحويل الأسهم العادية المحتمل إصدارها.
٢٧. قد تُصدّر أسهم عادية، أو قد يُخفّض عدد الأسهم العادية القائمة، بدون تغيير مقابل في الموارد. ومن أمثلة ذلك:
- (أ) الرسملة أو إصدار أسهم المنحة (يُشار إليها أحياناً على أنها توزيع أرباح في شكل أسهم)؛
- (ب) عنصر المنحة في أي إصدار آخر، على سبيل المثال عنصر منحة في إصدار حقوق أولوية للمساهمين الحاليين؛
- (ج) تجزئة الأسهم؛
- (د) عكس تجزئة الأسهم (تجميع الأسهم).

٢٨ عند الرسملة أو إصدار أسهم منحة أو تجزئة الأسهم، تُصدّر الأسهم العادية للمساهمين الحاليين بدون عوض إضافي. وبناءً عليه، يزيد عدد الأسهم العادية القائمة بدون زيادة في الموارد. ويُعدّل عدد الأسهم العادية القائمة قبل الحدث تبعاً للتغير التناسبي في عدد الأسهم العادية القائمة كما لو أن الحدث كان قد وقع في بداية أسبق فترة معروضة. فعلى سبيل المثال، عند إصدار أسهم منحة على أساس اثنين مقابل واحد، يُضرب عدد الأسهم العادية القائمة قبل الإصدار في ثلاثة للحصول على المجموع الجديد لعدد للأسهم العادية، أو في اثنين للحصول على عدد الأسهم العادية الإضافية.

٢٩ يؤدي عادةً تجميع الأسهم العادية إلى تخفيض عدد الأسهم العادية القائمة بدون تخفيض مقابل في الموارد. وبالرغم من ذلك، فعندما يكون الأثر الكلي هو إعادة شراء السهم بالقيمة العادلة، فإن التخفيض في عدد الأسهم العادية القائمة يكون نتيجة تخفيض مقابل في الموارد. ومثال ذلك، تجميع أسهم مُصاحب لتوزيع خاص للأرباح. ويُعدّل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، خلال الفترة التي تحدث فيها المعاملة المُصاحبة، تبعاً للتخفيض في عدد الأسهم العادية من تاريخ إثبات التوزيع الخاص للأرباح.

ربحية السهم المخفّضة

٣٠ يجب على المنشأة أن تحتسب مبالغ ربحية السهم المخفّضة فيما يخص مبلغ الربح أو الخسارة المعزول لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم وفيما يخص مبلغ الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة، في حال عرضه، المعزول لحملة الأسهم أولئك.

٣١ لغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة، يجب على المنشأة أن تقوم بتعديل مبلغ الربح أو الخسارة المعزول لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم، والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة، تبعاً لآثار جميع الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية.

٣٢ يتفق هدف ربحية السهم المخفّضة مع هدف ربحية السهم الأساسية - وهو توفير مقياس لحصة كل سهم عادي في أداء المنشأة - إلى جانب احتساب أثر جميع الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية والقائمة خلال الفترة. ونتيجةً لذلك:

(أ) يزيد مبلغ الربح أو الخسارة المعزول لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم بمبلغ توزيعات الأرباح والفائدة بعد الضريبة المُثبت خلال الفترة والمتعلق بالأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية، ويُعدّل تبعاً لأي تغييرات أخرى في الدخل أو المصروف ستنتج من تحويل الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية؛

(ب) يزيد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بالمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الإضافية التي كانت ستكون قائمة بافتراض تحويل جميع الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية.

الربحية

٣٣ لغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة، يجب على المنشأة أن تعدل مبلغ الربح أو الخسارة المعزول لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم، المحتسب وفقاً للفقرة ١٢، بالأثر بعد الضريبة لما يلي:

(أ) أي توزيعات أرباح أو بنود أخرى متعلقة بالأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية طُرحت عند التوصل إلى مبلغ الربح أو الخسارة المعزول لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم والمحتسب وفقاً للفقرة ١٢:

(ب) أية فائدة مثبتة خلال الفترة متعلقة بالأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية:

(ج) أي تغييرات أخرى في الدخل أو المصروف من شأنها أن تنتج من تحويل الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية.

٣٤ بعد تحويل الأسهم العادية المحتمل إصدارها إلى أسهم عادية، لن تظهر مرة أخرى البنود المحددة في الفقرة ٣٣ (أ) - (ج). وبدلاً من ذلك، يحق للأسهم العادية الجديدة أن تشارك في مبلغ الربح أو الخسارة المعزول لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم. ولذلك، يُعدّل مبلغ الربح أو الخسارة المعزول لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم والمحتسب وفقاً للفقرة ١٢ تبعاً للبنود المحددة في الفقرة ٣٣ (أ) - (ج) وتبعاً لأي ضرائب متعلقة بها. وتشمل المصروفات المرتبطة بالأسهم العادية المحتمل إصدارها تكاليف المعاملة والحسومات التي تمت المحاسبة عنها وفقاً لطريقة معدل الفائدة الفعلية (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ٩).

٣٥ قد يؤدي تحويل الأسهم العادية المحتمل إصدارها إلى تغييرات تابعة في الدخل أو المصروفات. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تخفيض مصروف الفائدة المتعلق بالأسهم العادية المحتمل إصدارها والزيادة الناتجة في الربح أو التخفيض الناتج في الخسارة إلى زيادة في المصروف المتعلق بخطة مشاركة الموظفين غير الاختيارية في الأرباح. ولغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة، يُعدّل مبلغ الربح أو الخسارة المعزو لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم تبعاً لأي من هذه التغييرات التابعة في الدخل أو المصروف.

الأسهم

٣٦ لغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة، يجب أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية محتسباً وفقاً للفقرتين ١٩ و ٢٦، مضافاً إليه المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي ستُصدر عند تحويل جميع الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية إلى أسهم عادية. ويجب افتراض أن الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية قد حُوّلت إلى أسهم عادية في بداية الفترة أو في تاريخ إصدار الأسهم العادية المحتمل إصدارها، إن كان متأخراً عن بداية الفترة.

٣٧ يجب تحديد الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية، بشكل مستقل لكل فترة معروضة. وعدد الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية المدرج في الفترة من بداية السنة حتى تاريخه ليس هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية المدرج في الاحتساب الخاص بكل فترة أولية.

٣٨ تكون الأسهم العادية المحتمل إصدارها مُرجّحة للفترة التي تكون قائمة فيها. والأسهم العادية المحتمل إصدارها التي تُلغى أو يُسمح بانقضائها خلال الفترة تُدرج في احتساب ربحية السهم المخفّضة فقط للجزء التي تكون قائمة فيه من الفترة. والأسهم العادية المحتمل إصدارها المحوّلّة إلى أسهم عادية خلال الفترة تُدرج في احتساب ربحية السهم المخفّضة من بداية الفترة حتى تاريخ التحويل؛ ومن تاريخ التحويل، تُدرج الأسهم العادية الناتجة في كل من ربحية السهم الأساسية و ربحية السهم المخفّضة.

٣٩ يُحدّد عدد الأسهم العادية التي ستُصدر عند تحويل الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية، على أساس شروط الأسهم العادية المحتمل إصدارها. وعند وجود أكثر من أساس واحد للتحويل، تفترض عملية الاحتساب أفضل معدل تحويل أو أفضل سعر ممارسة من وجهة نظر حامل الأسهم العادية المحتمل إصدارها.

٤٠ قد تصدر منشأة تابعة أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة أسهماً عادية محتملة الإصدار لأطراف بخلاف المنشأة الأم أو المنشآت المستثمرة التي لها سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على المنشأة المستثمر فيها، وتكون هذه الأسهم العادية المحتمل إصدارها قابلة للتحويل إمّا إلى أسهم عادية في المنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الزميلة أو أسهم عادية في المنشأة الأم أو المنشآت المستثمرة التي لها سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على المنشأة المستثمر فيها (المنشأة المُعدة للتقرير). وإذا كان لهذه الأسهم العادية المحتمل إصدارها في المنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الزميلة أثر مخفض على ربحية السهم الأساسية في المنشأة المُعدة للتقرير، فإنها تُدرج في احتساب ربحية السهم المخفّضة.

الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية

٤١ يجب معالجة الأسهم العادية المحتمل إصدارها على أنها مخفّضة للربحية فقط عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية سيخفض ربحية السهم أو يزيد خسارة السهم من العمليات المستمرة.

٤٢ تستخدم المنشأة مبلغ الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المعزو للمنشأة الأم على أنه رقم الرقابة لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتمل إصدارها مخفّضة للربحية أو مضادة للتخفيض. ويُعدّل مبلغ الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المعزو للمنشأة الأم وفقاً للفقرة ١٢ وتُستبعد منه البنود المتعلقة بالعمليات غير المستمرة.

٤٣ تُعدّ الأسهم العادية المحتمل إصدارها مضادة للتخفيض عندما يؤدي تحويلها إلى أسهم عادية لزيادة ربحية السهم أو تخفيض خسارة السهم من العمليات المستمرة. ولا يُفترض في احتساب ربحية السهم المخفّضة تحويل أو ممارسة أو إصدار آخر للأسهم العادية المحتمل إصدارها التي سيكون لها تأثير مضاد لتخفيض ربحية السهم.

٤٤ عند تحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتمل إصدارها مخفّضة للربحية أو مضادة للتخفيض، يجب أن يؤخذ في الحسبان، بشكل مستقل وليس مجمع، كل إصدار أو سلسلة إصدارات للأسهم العادية المحتمل إصدارها. وقد يؤثر الترتيب المستخدم لأخذ الأسهم العادية

المحتمل إصدارها في الحسابان على تحديد ما إذا كانت مخفّضة للربحية. وبناءً عليه، ولتعظيم التخفيض في ربحية السهم الأساسية، يُؤخذ في الحساب كل إصدار أو سلسلة إصدارات للأسهم العادية المحتمل إصدارها، بالترتيب من الأكثر تخفيضاً إلى الأقل تخفيضاً، أي أن الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفّضة للربحية الأقل من حيث "ربحية السهم المضاف" تُدرج في احتساب ربحية السهم المخفّضة قبل تلك الأعلى من حيث "ربحية السهم المضاف". وبشكل عام تُدرج الخيارات والأذونات أولاً لأنها لا تؤثر على البسط في الاحتساب.

الخيارات والأذونات ومعادلاتهما

٤٥ لغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة، يجب على المنشأة أن تفترض ممارسة خيارات وأذونات المنشأة المخفّضة للربحية. ويجب اعتبار أن المتحصلات المفترضة من تلك الأدوات قد تم الحصول عليها من إصدار أسهم عادية بمتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. ويجب معالجة الفرق بين عدد الأسهم العادية المصدرة وعدد الأسهم العادية التي كانت ستُصدر بمتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة على أنه إصدار أسهم عادية بدون عوض.

٤٦ تكون الخيارات والأذونات مخفّضة للربحية عندما ينتج عنها إصدار أسهم عادية بمقابل أقل من متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. ويكون مبلغ التخفيض هو متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة مطروحاً منه سعر الإصدار. وبناءً عليه، فانه لاحتساب ربحية السهم المخفّضة، تُعالج الأسهم العادية المحتمل إصدارها على أنها تتكون من كلٍ مما يلي:

(أ) عقد لإصدار عدد معين من الأسهم العادية بمتوسط سعرها السوقي خلال الفترة. ويُفترض أن مثل هذه الأسهم العادية قد سُعرت بطريقة عادلة وأنها ليست مخفّضة للربحية ولا مضادة للتخفيض. ويتم تجاهلها عند احتساب ربحية السهم المخفّضة.

(ب) عقد لإصدار باقي الأسهم العادية بدون عوض. ولا تولّد مثل هذه الأسهم العادية متحصلات وليس لها أي أثر على مبلغ الربح أو الخسارة المعزو للأسهم العادية القائمة. وبناءً عليه، فإن هذه الأسهم تُعد مخفّضة للربحية وتُضاف لعدد الأسهم العادية القائمة عند احتساب ربحية السهم المخفّضة.

٤٧ لا يكون للخيارات والأذونات أثر مخفّض إلا عندما يفوق متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة سعر ممارسة الخيارات أو الأذونات (أي عندما تكون مجزية). ولا تُعدّل ربحية السهم التي تم التقرير عنها سابقاً بأثر رجعي لتعكس التغيرات في أسعار الأسهم العادية.

١٤٧ فيما يخص خيارات الأسهم والترتيبات الأخرى للمدفوعات على أساس الأسهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ "الدفع على أساس الأسهم"، يجب أن يشمل سعر الإصدار المشار إليه في الفقرة ٤٦ وسعر الممارسة المشار إليه في الفقرة ٤٧ القيمة العادلة (مقيسة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٢) لأي سلع أو خدمات ستُورّد للمنشأة في المستقبل بموجب خيار الأسهم أو ترتيب آخر للدفع على أساس الأسهم.

٤٨ تُعالج خيارات أسهم الموظفين التي تكون شروطها محددة أو قابلة للتحديد والأسهم العادية غير المكتسبة على أنها خيارات عند احتساب ربحية السهم المخفّضة، رغم أنها قد تكون متوقفة على اكتسابها. وتُعالج على أنها قائمة في تاريخ المنح. وتُعالج خيارات أسهم الموظفين المستندة إلى الأداء على أنها أسهم قابلة للإصدار بشروط لأن إصدارها يكون مشروطاً باستيفاء شروط محددة بالإضافة إلى مرور الوقت.

الأدوات القابلة للتحويل

٤٩ يجب أن ينعكس الأثر المخفّض للأدوات القابلة للتحويل في ربحية السهم المخفّضة وفقاً للفقرتين ٣٣ و ٣٦.

٥٠ تعد الأسهم الممتازة القابلة للتحويل مضادة للتخفيض عندما يفوق مبلغ توزيع الأرباح المعلنة أو المتراكمة على مثل هذه الأسهم للفترة الحالية لسهم عادي يمكن الحصول عليه عند التحويل بربحية السهم الأساسية. وبالمثل، يُعد الدين القابل للتحويل مضاداً للتخفيض عندما تفوق الفائدة عليه (صافية بعد طرح الضريبة والتغيرات الأخرى في الدخل أو المصروف) لسهم عادي يمكن الحصول عليه عند التحويل بربحية السهم الأساسية.

٥١ قد يؤثر الاسترداد أو التحويل المستحث للأسهم الممتازة القابلة للتحويل على جزء فقط من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل القائمة سابقاً. وفي مثل هذه الحالات، ولغرض تحديد ما إذا كانت الأسهم الممتازة القائمة المتبقية مخفّضة للربحية، يُعزى أي عوض إضافي مُشار

إليه في الفقرة ١٧ إلى تلك الأسهم التي استُردت أو حُوِّلَت. وتؤخذ الأسهم المُستردة أو المُحوَّلة في الحسبان بشكل منفصل عن تلك الأسهم التي لم تُسترد أو تُحوَّل.

الأسهم القابلة للإصدار بشروط

٥٢ كما في احتساب ربحية السهم الأساسية، تُعالج الأسهم العادية القابلة للإصدار بشروط على أنها أسهم قائمة وتُدرج في احتساب ربحية السهم المخفّضة في حال استيفاء الشروط (أي إذا وقعت الأحداث). وتُدرج الأسهم القابلة للإصدار بشروط من بداية الفترة (أو من تاريخ اتفاقية الأسهم المشروطة، إن كان متأخراً عن بداية الفترة). وفي حالة عدم استيفاء الشروط، يستند عدد الأسهم القابلة للإصدار بشروط والمدرجة في احتساب ربحية السهم المخفّضة على عدد الأسهم التي ستكون قابلة للإصدار إذا كانت نهاية الفترة هي نهاية فترة الاشتراط. ولا يسمح بإعادة العرض في حالة عدم استيفاء الشروط عند انقضاء فترة الاشتراط.

٥٣ إذا كان تحقيق أو المحافظة على مبلغ محدد لأرباح الفترة هو شرط الإصدار، وإذا كان ذلك المبلغ قد تحقق في نهاية فترة التقرير ولكن يجب المحافظة عليه لفترة إضافية بعد نهاية فترة التقرير، فإن الأسهم العادية الإضافية تُعالج حينئذ على أنها قائمة عند احتساب ربحية السهم المخفّضة، إذا كان الأثر مخفّضاً للربحية. وفي تلك الحالة، يستند احتساب ربحية السهم المخفّضة إلى عدد الأسهم العادية التي ستُصدر إذا كان مبلغ الأرباح في نهاية فترة التقرير هو مبلغ الأرباح في نهاية فترة الاشتراط. ونظراً لأن الأرباح قد تتغير في فترة مستقبلية، فإن احتساب ربحية السهم الأساسية لا يتضمن مثل هذه الأسهم العادية القابلة للإصدار بشروط حتى نهاية فترة الاشتراط نظراً لعدم استيفاء جميع الشروط الضرورية.

٥٤ قد يعتمد عدد الأسهم العادية القابلة للإصدار بشروط على سعر السوق المستقبلي للأسهم العادية. وفي تلك الحالة، إذا كان الأثر مخفّضاً للربحية، يستند احتساب ربحية السهم المخفّضة إلى عدد الأسهم العادية التي ستُصدر إذا كان سعر السوق في نهاية فترة التقرير هو سعر السوق في نهاية فترة الاشتراط. وإذا كان الشرط يستند إلى متوسط أسعار السوق على مدى فترة زمنية تمتد لما بعد نهاية فترة التقرير، يُستخدم المتوسط للفترة الزمنية التي انقضت. ونظراً لأن سعر السوق قد يتغير في فترة مستقبلية، فإن احتساب ربحية السهم الأساسية لا يتضمن مثل هذه الأسهم العادية القابلة للإصدار بشروط حتى نهاية فترة الاشتراط نظراً لعدم استيفاء جميع الشروط الضرورية.

٥٥ قد يعتمد عدد الأسهم العادية القابلة للإصدار بشروط على الأرباح المستقبلية والأسعار المستقبلية للأسهم العادية. وفي مثل هذه الحالات، يستند عدد الأسهم العادية المدرجة في احتساب ربحية السهم المخفّضة إلى الشرطين معاً (أي الأرباح حتى تاريخه وسعر السوق الجاري في نهاية فترة التقرير). ولا تُدرج الأسهم العادية القابلة للإصدار بشروط في احتساب ربحية السهم المخفّضة ما لم يتم استيفاء الشرطين معاً.

٥٦ في حالات أخرى، يعتمد عدد الأسهم العادية القابلة للإصدار بشروط على شرط بخلاف الأرباح أو سعر السوق (على سبيل المثال، افتتاح عدد محدد من متاجر التجزئة). وفي مثل هذه الحالات، وبافتراض بقاء الوضع الحالي للشرط دون تغير حتى نهاية فترة الاشتراط، تُدرج الأسهم العادية القابلة للإصدار بشروط في احتساب ربحية السهم المخفّضة وفقاً للوضع في نهاية فترة التقرير.

٥٧ تُدرج الأسهم العادية المحتمل إصدارها القابلة للإصدار بشروط (بخلاف تلك التي تغطيها اتفاقية للأسهم المشروطة، مثل الأدوات القابلة للتحويل والقابلة للإصدار بشروط) في احتساب ربحية السهم المخفّضة كما يلي:

(أ) تحدد المنشأة ما إذا كان بالإمكان افتراض أن الأسهم العادية المحتمل إصدارها قابلة للإصدار على أساس الشروط المحددة لإصدارها وفقاً لأحكام الأسهم العادية المشروطة الواردة في الفقرات ٥٢ - ٥٦:

(ب) إذا كان ينبغي أن تنعكس تلك الأسهم العادية المحتمل إصدارها في ربحية السهم المخفّضة، فإن المنشأة تحدد تأثيرها على احتساب ربحية السهم المخفّضة باتباع أحكام الخيارات والأدوات الواردة في الفقرات ٤٥ - ٤٨، وأحكام الأدوات القابلة للتحويل الواردة في الفقرات ٤٩ - ٥١، وأحكام العقود التي يمكن تسويتها بأسهم عادية أو نقد الواردة في الفقرات ٥٨ - ٦١، أو غير ذلك من الأحكام، حسب مقتضى الحال.

ومع ذلك، لا تُفترض الممارسة أو التحويل لغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة ما لم تُفترض ممارسة أو تحويل أسهم عادية مشابهة قائمة محتملة الإصدار وليست قابلة للإصدار بشروط.

العقود التي يمكن تسويتها بأسهم عادية أو نقد

- ٥٨ عندما تصدر المنشأة عقداً يمكن تسويته بأسهم عادية أو نقد وفق ما تختاره المنشأة، يجب على المنشأة أن تفترض أن العقد سيُسوى بأسهم عادية. ويجب إدراج الأسهم العادية المحتمل إصدارها الناتجة في ربحية السهم المخفّضة إذا كان الأثر مخفّضاً للربحية.
- ٥٩ عندما يُعرض مثل هذا العقد للأغراض المحاسبية على أنه أصل أو التزام، أو عندما يحتوي على مكون حقوق ملكية ومكون التزام، يجب على المنشأة أن تعدل البسط تبعاً لأي تغيرات في الربح أو الخسارة كانت ستنتج خلال الفترة إذا كان العقد قد تم تصنيفه بالكامل على أنه أداة حقوق ملكية. ويشبه ذلك التعديل التعديلات المطلوبة في الفقرة ٣٣.
- ٦٠ فيما يخص العقود التي يمكن تسويتها بأسهم عادية أو نقد وفق ما يختاره حامل العقد، يجب استخدام التسوية النقدية أو التسوية بأسهم، أيهما أكثر تخفيضاً، عند احتساب ربحية السهم المخفّضة.
- ٦١ من أمثلة العقد الذي يمكن تسويته بأسهم عادية أو نقد أداة الدين التي تعطي المنشأة، عند الاستحقاق، الحق غير المقيد بأن تسوي المبلغ الأصلي بنقد أو بأسهمها العادية الخاصة بها. ومثال آخر، خيار الرد المكتوب الذي يمنح حامله خيار التسوية بأسهم عادية أو نقد.

الخيارات المشتراة

- ٦٢ لا تُدرج عقود مثل خيارات الرد المشتراة وخيارات الاستدعاء المشتراة (أي الخيارات المحتفظ بها من قبل المنشأة على أسهمها العادية الخاصة بها) في احتساب ربحية السهم المخفّضة لأن إدراجها سيكون مضاداً للتخفيض. وسيُمارس خيار الرد فقط إذا كان سعر الممارسة أعلى من سعر السوق، وسيُمارس خيار الاستدعاء فقط إذا كان سعر الممارسة أقل من سعر السوق.

خيارات الرد المكتوبة

- ٦٣ تنعكس العقود التي تتطلب أن تُعيد المنشأة شراء أسهمها، مثل خيارات الرد المكتوبة وعقود الشراء الآجلة، في احتساب ربحية السهم المخفّضة إذا كان الأثر مخفّضاً للربحية. وإذا كانت هذه العقود "مجزية" خلال الفترة (أي أن سعر الممارسة أو سعر التسوية أعلى من متوسط سعر السوق لتلك الفترة)، فيجب احتساب الأثر المخفّض المحتمل على ربحية السهم كما يلي:
- (أ) يجب افتراض أنه ستُصدر في بداية الفترة أسهم عادية كافية (بمتوسط سعر السوق خلال الفترة) لجمع متحصلات للوفاء بالعقد؛
- (ب) يجب افتراض أن المتحصلات من الإصدار تستخدم للوفاء بالعقد (أي لإعادة شراء الأسهم العادية)؛
- (ج) يجب إدراج الأسهم العادية الإضافية (الفرق بين عدد الأسهم العادية المفترض إصدارها وعدد الأسهم العادية المستلمة من الوفاء بالعقد) في احتساب ربحية السهم المخفّضة.

التعديلات بأثر رجعي

- ٦٤ إذا زاد عدد الأسهم العادية أو العادية المحتمل إصدارها القائمة نتيجةً للرسلة أو إصدار أسهم منحة أو تجزئة الأسهم، أو إذا نقص نتيجةً لعكس تجزئة الأسهم، فيجب أن يُعدّل بأثر رجعي احتساب ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفّضة لكل الفترات المعروضة. وإذا حدثت هذه التغيرات بعد فترة التقرير ولكن قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار، فإن العمليات الحسابية لحصة السهم في القوائم المالية المعروضة لتلك الفترات وأية فترات سابقة يجب أن تستند إلى العدد الجديد للأسهم. ويجب أن يُفصح عن حقيقة أن العمليات الحسابية لحصة السهم تعكس مثل هذه التغيرات في عدد الأسهم. وإضافة لذلك، يجب أن تُعدّل ربحية السهم الأساسية والمخفّضة لكل الفترات المعروضة تبعاً لآثار الأخطاء والتعديلات الناتجة عن التغيرات في السياسات المحاسبية التي تمت المحاسبة عنها بأثر رجعي.

٦٥ لا تقوم المنشأة بإعادة عرض ربحية السهم المخفّضة لأية فترة سابقة معروضة لأجل التغييرات في الافتراضات المستخدمة في العمليات الحسابية لربحية السهم أو لأجل تحويل الأسهم العادية المحتمل إصدارها إلى أسهم عادية.

العرض

٦٦ يجب على المنشأة أن تعرض في قائمة الدخل الشامل ربحية السهم الأساسية والمخفّضة فيما يخص مبلغ الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المعزولة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم، وربحية السهم الأساسية والمخفّضة فيما يخص مبلغ الربح أو الخسارة المعزولة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم للفترة وذلك لكل فئة من الأسهم العادية لها حق مختلف للمشاركة في ربح الفترة. ويجب على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة بنفس القدر من الأهمية لجميع الفترات المعروضة.

٦٧ تُعرض ربحية السهم لكل فترة تُعرض لها قائمة للدخل الشامل. وإذا تم التقرير عن ربحية السهم المخفّضة لفترة واحدة على الأقل، فيجب التقرير عنها لجميع الفترات المعروضة، حتى ولو كانت مساوية لربحية السهم الأساسية. وإذا تساوت ربحية السهم الأساسية مع ربحية السهم المخفّضة، يمكن القيام بعرض مزدوج في بند واحد مستقل في قائمة الدخل الشامل.

٦٧أ إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة للربح أو الخسارة منفصلة عن قائمة عرض الدخل الشامل كما هو موضح في الفقرة ١٢(ب) من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، فإنها تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة، كما هو مطلوب في الفقرتين ٦٦ و ٦٧، في قائمة الربح أو الخسارة.^٣

٦٨ يجب على المنشأة التي تقوم بالتقرير عن عملية غير مستمرة أن تعرض المبالغ الأساسية والمخفّضة لربحية السهم الواحد فيما يخص العملية غير المستمرة في قائمة الدخل الشامل أو يجب عليها أن تفصح عن تلك المعلومات في الإيضاحات.^٤

٦٨أ إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة للربح أو الخسارة منفصلة عن قائمة عرض الدخل الشامل كما هو موضح في الفقرة ١٢(ب) من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، فإنها تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة للعملية غير المستمرة، كما هو مطلوب في الفقرة ٦٨، في قائمة الربح أو الخسارة أو تفصح عن تلك المعلومات في الإيضاحات.^٥

٦٩ يجب على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة، حتى لو كانت المبالغ سالبة (أي خسارة السهم).

الإفصاح

٧٠ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

(أ) المبالغ المستخدمة على أنها بسط عند احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفّضة، ومطابقة لتلك المبالغ مع مبلغ الربح أو الخسارة المعزولة للمنشأة الأم خلال الفترة. ويجب أن تشمل المطابقة الأثر المنفرد لكل فئة من الأدوات لها تأثير على ربحية السهم.

^٣ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة كما هو موضح في الفقرة ١٠أ من المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المعدل في ٢٠١١)، فإنها تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة، كما هو مطلوب في الفقرتين ٦٦ و ٦٧، في تلك القائمة المنفصلة".

^٤ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يجب على المنشأة التي تقوم بالتقرير عن عملية غير مستمرة أن تفصح عن المبالغ الأساسية والمخفّضة لربحية السهم الواحد فيما يخص العملية غير المستمرة إما في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات".

^٥ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة كما هو موضح في الفقرة ١٠أ من المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المعدل في ٢٠١١)، فإنها تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة للعملية غير المستمرة، كما هو مطلوب في الفقرة ٦٨، في تلك القائمة المنفصلة أو في الإيضاحات".

(ب) المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدم على أنه مقام عند احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفّضة، ومطابقة لهذين المقامين مع بعضهما. ويجب أن تشمل المطابقة الأثر المنفرد لكل فئة من الأدوات لها تأثير على ربحية السهم.

(ج) الأدوات (بما في ذلك الأسهم القابلة للإصدار بشروط) التي يُحتمل أن تخفض ربحية السهم الأساسية في المستقبل، ولكنها لم تُدرج في احتساب ربحية السهم المخفّضة لأنها مضادة للتخفيض خلال الفترة (الفترة) المعروضة.

(د) وصف لمعاملات الأسهم العادية أو معاملات الأسهم العادية المحتمل إصدارها، بخلاف تلك التي تمت المحاسبة عنها وفقاً للفقرة ٦٤، التي تحدث بعد فترة التقرير والتي كانت ستغير بشكل جوهري عدد الأسهم العادية أو الأسهم العادية المحتمل إصدارها القائمة في نهاية الفترة إذا كانت تلك المعاملات قد حدثت قبل نهاية فترة التقرير.

٧١ من أمثلة المعاملات الواردة في الفقرة (د٧٠) ما يلي:

(أ) إصدار أسهم مقابل نقد؛

(ب) إصدار أسهم عندما تستخدم المتحصلات في سداد دين أو أسهم ممتازة قائمة في نهاية فترة التقرير؛

(ج) استرداد أسهم عادية قائمة؛

(د) تحويل أو ممارسة الأسهم العادية المحتمل إصدارها القائمة في نهاية فترة التقرير إلى أسهم عادية؛

(هـ) إصدار خيارات أو أدونات أو أدوات قابلة للتحويل؛

(و) تحقيق الشروط التي قد ينتج عنها إصدار أسهم قابلة للإصدار بشروط.

ولا تُعدّل مبالغ ربحية السهم تبعاً لمثل تلك المعاملات التي تحدث بعد فترة التقرير لأن مثل تلك المعاملات لا تؤثر على مبلغ رأس المال المستخدم في تحقيق ربح أو خسارة الفترة.

٧٢ قد تتضمن الأدوات المالية والعقود الأخرى المولّدة لأسهم عادية محتملة الإصدار شروطاً وأحكاماً تؤثر على قياس ربحية السهم الأساسية والمخفّضة. وقد تحدد هذه الشروط والأحكام ما إذا كانت أي أسهم عادية محتملة الإصدار مخفّضة للربحية، وفي هذه الحالة، تحدد الأثر على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة وأي تعديلات تبعية على مبلغ الربح أو الخسارة المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية. ويشجّع على الإفصاح عن شروط وأحكام مثل هذه الأدوات المالية والعقود الأخرى، إن لم يكن مطلوباً خلاف ذلك (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ "الأدوات المالية: الإفصاح").

٧٧٣-٧٧٣ [حذفت]

٧٣ ب إضافة إلى العرض الذي يتطلبه هذا المعيار لربحية السهم الأساسية والمخفّضة، يُسمح للمنشأة الإفصاح في الإيضاحات عن مبالغ إضافية للسهم الواحد باستخدام مقياس للأداء بسيط بخلاف ما تتطلبه الفقرات ١٢-١٨ و ٣٣-٣٥. ومع ذلك، فإن هذا البسيط يجب أن يكون المبلغ المعزوة لحملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم مما يلي:

(أ) المجاميع أو المجاميع الفرعية في الفقرات ٦٩ و ٨٦ و ١١٨ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨: أو

(ب) مقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة حسب تعريفها في الفقرة ١١٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.^٦

^٦ تم حذف الفقرة ٧٣ نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا الحذف عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل الحذف كما يلي: "إذا أفضحت المنشأة، بالإضافة إلى ربحية السهم الأساسية والمخفّضة، عن مبالغ للسهم الواحد باستخدام مكون تم التقرير عنه في قائمة الدخل الشامل بخلاف ذلك المطلوب بموجب هذا المعيار، فيجب احتساب مثل تلك المبالغ باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحدد وفقاً لهذا المعيار. ويجب الإفصاح بنفس القدر من الأهمية عن المبالغ الأساسية والمخفّضة للسهم الواحد المتعلقة بمثل هذا المكون وعرضها في الإيضاحات. ويجب على المنشأة أن تبين الأساس الذي تم بناءً عليه تحديد رقم (أرقام) البسيط، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت المبالغ للسهم الواحد هي قبل الضريبة أو بعد الضريبة. وفي حالة استخدام مكون لقائمة الدخل الشامل غير مقرر عنه على أنه بند مستقل في قائمة الدخل الشامل، فيجب تقديم مطابقة بين المكون المستخدم وأحد البنود المستقلة المقرر عنها في قائمة الدخل الشامل".

^٧ تم حذف الفقرة ٧٣ نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا الحذف عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل الحذف كما يلي: "تطبق الفقرة ٧٣ أيضاً على المنشأة التي تفصح، بالإضافة إلى ربحية السهم الأساسية والمخفّضة، عن مبالغ للسهم الواحد باستخدام بند مقرر عنه للربح أو الخسارة، بخلاف ذلك المطلوب بموجب هذا المعيار".

- ٧٣ ج إذا أفصحت المنشأة، عملاً بالفقرة ٧٣ ب، عن مبلغ إضافي للسهم الواحد، فيجب عليها:
- (أ) الإفصاح عن المبالغ الإضافية الأساسية والمخفضة للسهم الواحد بنفس القدر من الأهمية.
- (ب) احتساب ذلك المبلغ الإضافي للسهم الواحد باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحدد وفقاً لهذا المعيار.
- (ج) الإفصاح عن ذلك المبلغ الإضافي للسهم الواحد في الإيضاحات. ولا يمكن عرض تلك المعلومات في القوائم المالية الرئيسية.
- (د) الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها الفقرات ١٢١-١٢٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ فيما يخص البسط الذي يكون مقياس أداء من تحديد الإدارة.^٩

تاريخ السريان

- ٧٤ يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار للمعيار للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٥ أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجّع على التطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة المعيار لفترة تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٠٥، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- ١٧٤ عدل المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المنقح في ٢٠٠٧) المصطلحات المستخدمة في جميع المعايير الدولية للتقرير المالي. وبالإضافة لذلك، فقد أضاف الفقرات ٤٤ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٣. ويجب على المنشأة أن تُطبق تلك التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المنقح في ٢٠٠٧) لفترة أسبق، فيجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأسبق.^{١٠}
- ٧٤ ب عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١ "الترتيبات المشتركة"، الصادران في مايو ٢٠١١، الفقرات ٤ و ٤٠ و ١١. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١.
- ٧٤ ج عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣، الصادر في مايو ٢٠١١، الفقرات ٨ و ٤٤ و ٢. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣.
- ٧٤ د عدل الإصدار "عرض بنود الدخل الشامل الآخر" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ١)، الصادر في يونيو ٢٠١١، الفقرات ٤٤ و ٦٧، و ٦٨ و ٧٣. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للمحاسبة ١ المعدل في يونيو ٢٠١١.^{١١}
- ٧٤ هـ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية"، الصادر في يوليو ٢٠١٤، الفقرة ٣٤. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- ٧٤ و عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، الصادر في أبريل ٢٠٢٤، الفقرات ٤٤ و ١٣ و ٦٧-٦٨ وأضف الفقرتين ٧٣ ب و ٧٣ ج وحذف الفقرتين ٧٣ و ٧٣. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.^{١٢}

سحب الإصدارات الأخرى

- ٧٥ يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للمحاسبة ٣٣ "ربحية السهم" (الصادر في ١٩٩٧).
- ٧٦ يحل هذا المعيار محل تفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة ٢٤ "ربحية السهم - الأدوات المالية والعقود الأخرى التي يمكن تسويتها بأسهم".

^٨ تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذه الإضافة عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^٩ تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذه الإضافة عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^{١٠} في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية" ونقل هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^{١١} عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، نقل المجلس هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^{١٢} تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

الملحق أ إرشادات التطبيق

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار.

مبلغ الربح أو الخسارة المعزوة إلى المنشأ الأم

١١ لغرض احتساب ربحية السهم على أساس القوائم المالية الموحدة، فإن مبلغ الربح أو الخسارة المعزوة إلى المنشأ الأم يشير إلى ربح أو خسارة المنشأ الموحدة بعد التعديل تبعاً للحصص غير المسيطرة.

إصدارات حقوق الأولوية

٢١ في العادة لا يؤدي إصدار أسهم عادية عند ممارسة أو تحويل أسهم عادية محتمل إصدارها إلى نشأة عنصر منحة. وهذا لأن الأسهم العادية المحتمل إصدارها عادة ما يتم إصدارها بالقيمة العادلة، مما يؤدي إلى تغيير متناسب معها في الموارد المتاحة للمنشأة. ولكن، في إصدار حقوق الأولوية فإن سعر الممارسة غالباً ما يكون أقل من القيمة العادلة للأسهم. لذلك، وكما هو مذكور في الفقرة ٢٧(ب) فإن مثل إصدار حقوق الأولوية هذا يتضمن عنصر منحة. وإذا تم عرض إصدار حقوق الأولوية على جميع المساهمين الحاليين فإن عدد الأسهم العادية الذي يستخدم في حساب الربحية الأساسية والمخفّضة للسهم لجميع الفترات السابقة لإصدار حقوق الأولوية هو عدد الأسهم العادية القائمة قبل الإصدار مضروباً في المعامل الآتي:

القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة حقوق الأولوية مباشرة

القيمة العادلة النظرية للسهم دون حقوق الأولوية

يتم احتساب القيمة العادلة النظرية للسهم دون حقوق الأولوية بإضافة مجموع القيمة العادلة للأسهم قبل ممارسة حقوق الأولوية مباشرة إلى المتحصلات من ممارسة حقوق الأولوية، والقسمة على عدد الأسهم القائمة بعد ممارسة حقوق الأولوية. وإذا كانت حقوق الأولوية سيتم تداولها في سوق عامة بشكل منفصل عن الأسهم قبل تاريخ الممارسة، فإن القيمة العادلة يتم قياسها عند إقفال العمل في اليوم الأخير الذي يتم فيه تداول الأسهم مع حقوق الأولوية.

رقم الرقابة

٣١ لتوضيح تطبيق فكرة رقم الرقابة المبينة في الفقرتين ٤٢ و ٤٣، لنفترض أن منشأة لديها ربح من عمليات مستمرة معزوة إلى المنشأ الأم بمبلغ ٤٨٠٠ وحدة عملة^{١٣} وخسارة من عمليات غير مستمرة معزوة إلى المنشأ الأم بمبلغ ٧٢٠٠ وحدة عملة وخسارة معزوة إلى المنشأ الأم بمبلغ ٢٤٠٠ وحدة عملة، ولديها ٢٠٠٠ سهم عادي و ٤٠٠ سهم عادي محتمل إصدارها قائمة. وربحية السهم الأساسية للمنشأة هي ٢,٤٠ وحدة عملة للعمليات المستمرة و(٣,٦٠) وحدة عملة للعمليات غير المستمرة و (١,٢٠) وحدة عملة للخسارة. تضاف الأسهم العادية المحتمل إصدارها وعددها ٤٠٠ عند احتساب ربحية السهم المخفّضة لأن ربحية السهم الناتجة البالغة ٢,٠٠ وحدة عملة فيما يخص العمليات المستمرة هي ربحية مخفضة، على افتراض عدم وجود أي أثر على الربح أو الخسارة لتلك الأسهم العادية المحتمل إصدارها البالغ عددها ٤٠٠. ولأن الربح من العمليات المستمرة المعزوة إلى المنشأ الأم هو رقم الرقابة، فإن المنشأة تضيف أيضاً تلك الأسهم العادية المحتمل إصدارها البالغ عددها ٤٠٠ سهم عند احتساب المبالغ الأخرى لربحية السهم، حتى ولو كانت مبالغ ربحية السهم الناتجة مضادة

١٣ في هذه الإرشادات، المبالغ النقدية مقومة بـ "وحدات عملة".

للتخفيض إلى مبالغ ربحية السهم الأساسية المقارنة، أي أن خسارة السهم أقل [(٣,٠٠ وحدة عملة) للسهم فيما يخص الخسارة من العمليات غير المستمرة و(١,٠٠ وحدة عملة) للسهم فيما يخص الخسارة].

متوسط سعر السوق للأسهم العادية

٤أ لغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة، فإن متوسط سعر السوق للأسهم العادية التي يفترض أن يتم إصدارها يتم احتسابه على أساس متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. ونظرياً فإن كل معاملة في السوق تخص الأسهم العادية للمنشأة يمكن إضافتها عند تحديد متوسط سعر السوق. ولكن من الناحية العملية، يكفي عادة استخدام متوسط بسيط للأسعار الأسبوعية أو الشهرية.

٥أ يكفي عادة استخدام أسعار الإقفال في السوق لاحتساب متوسط سعر السوق. ولكن عندما تتذبذب الأسعار بشكل كبير، فإن استخدام متوسط للأسعار المرتفعة والمنخفضة ينتج عادةً سعراً يمثل الأسعار بشكل أفضل. والطريقة التي تستخدم لاحتساب متوسط سعر السوق تستخدم بشكل ثابت ما لم تصبح غير ممثلة لأسعار السوق بسبب تغير الظروف. فعلى سبيل المثال، المنشأة التي تستخدم سعر الإقفال في السوق لاحتساب متوسط سعر السوق لسنوات عديدة تكون فيها الأسعار مستقرة نسبياً، قد تتحول إلى متوسط للأسعار المرتفعة والمنخفضة إذا بدأت الأسعار في التذبذب تذبذباً كبيراً ولم تعد أسعار الإقفال في السوق تمثل متوسط السعر.

الخيارات والأذونات وما يعادلها

٦أ يفترض أن تتم ممارسة الخيارات أو الأذونات لشراء الأدوات القابلة للتحويل عندما يكون متوسط الأسعار لكل من الأدوات القابلة للتحويل والأسهم العادية التي يمكن الحصول عليها عند التحويل أعلى من سعر ممارسة الخيارات والأذونات. ولكن لا يمكن افتراض الممارسة ما لم يتم أيضاً افتراض تحويل الأدوات القائمة المشابهة القابلة للتحويل، إن وجدت.

٧أ قد تجيز أو تتطلب الخيارات أو الأذونات تقديم دين أو أدوات أخرى من ديون أو أدوات المنشأة (أو منشأتها الأم أو منشأة تابعة) سداداً لسعر الممارسة بالكامل، أو جزء منه. وعند احتساب ربحية السهم المخفّضة، يكون لتلك الخيارات أو الأذونات أثر مخفّض للربحية إذا (أ) كان متوسط سعر السوق للأسهم العادية ذات الصلة للفترة يفوق سعر الممارسة أو (ب) كان سعر البيع للأداة التي سيتم تقديمها أقل من ذلك السعر الذي يمكن تقديم الأداة به بموجب اتفاقية الخيار أو الإذن وكان الحسم الناتج عن ذلك يحدد سعر ممارسة فعال أقل من سعر السوق للأسهم العادية التي يمكن الحصول عليها عند الممارسة. وعند احتساب ربحية السهم المخفّضة، فإن تلك الخيارات أو الأذونات يُفترض أن تتم ممارستها ويُفترض أن يتم تقديم الدين أو الأدوات الأخرى. وإذا كان تقديم النقد يُعد أكثر نفعاً لحامل الخيار أو الإذن وكان العقد يجيز تقديم نقد، فيفترض عندئذ تقديم النقد. ويتم رد الفائدة (صافية بعد طرح الضريبة) على أي دين يفترض أنه سيتم تقديمه على اعتبار أنها تعديل في البسط.

٨أ تُعالج بنفس الطريقة الأسهم الممتازة التي تخضع لأحكام مشابهة أو الأدوات الأخرى التي تنطوي على خيارات تحويل تسمح للمستثمر بدفع نقد مقابل الحصول على سعر تحويل أكثر نفعاً.

٩أ قد تتطلب الأحكام ذات الصلة ببعض الخيارات أو الأذونات استخدام المتحصلات التي يتم الحصول عليها من ممارسة تلك الأدوات في إطفاء دين على المنشأة أو أدوات أخرى من أدوات المنشأة (أو منشأتها الأم أو منشأة تابعة). وعند احتساب ربحية السهم المخفّضة، فإن تلك الخيارات أو الأذونات يُفترض أن تتم ممارستها وأن يتم استخدام المتحصلات لشراء الدين بمتوسط سعره في السوق بدلاً من شراء أسهم عادية. ولكن المتحصلات الزائدة عن المبلغ المستخدم للشراء المفترض للدين، والتي يتم الحصول عليها من الممارسة المفترضة، تؤخذ في الحسبان (أي يفترض أن يتم استخدامها لإعادة شراء أسهم عادية) عند احتساب ربحية السهم المخفّضة. والفائدة (صافية بعد طرح الضريبة) على أي دين يفترض أن يتم شراؤه يتم ردها على أنها تعديل في البسط.

خيارات الرد المكتوبة

١٠أ لتوضيح تطبيق الفقرة ٦٣، لنفترض أن منشأة لديها ١٢٠ خيار رد مكتوب على أسهمها العادية بسعر ممارسة يبلغ ٣٥ وحدة عملة. ومتوسط سعر السوق لأسهمها العادية للفترة هو ٢٨ وحدة عملة. فعند احتساب ربحية السهم المخفّضة، تفترض المنشأة أنها قد أصدرت ١٥٠ سهماً بواقع ٢٨ وحدة عملة للسهم في بداية الفترة للوفاء بواجب الرد القائم لديها بواقع ٤ ٢٠٠ وحدة عملة. والفرق بين عدد ١٥٠

سهماً عادياً الصادرة وعدد ١٢٠ سهماً عادياً التي تم الحصول عليها من الوفاء بخيار الرد (٣٠ سهماً عادياً إضافياً) يُضاف إلى المقام عند احتساب ربحية السهم المخفّضة.

أدوات المنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة

١١أ الأسهم العادية المحتمل إصدارها في منشأة تابعة أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة والقابلة للتحويل إما إلى أسهم عادية في المنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الزميلة أو القابلة للتحويل إلى أسهم عادية في المنشأة الأم أو المنشآت المستثمرة التي لها سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على المنشأة المستثمر فيها (يشار إليهم بالمنشأة المعدة للتقرير) تُدرج عند احتساب ربحية السهم المخفّضة كالآتي:

(أ) الأدوات الصادرة عن منشأة تابعة أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة والتي تمكّن حاملها من الحصول على أسهم عادية من أسهم المنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الزميلة تُدرج في بيانات احتساب ربحية السهم المخفّضة للمنشأة التابعة أو المشروع أو المنشأة الزميلة. ومن ثمّ، فإن ربحية السهم تلك تُدرج في العمليات الخاصة باحتساب ربحية السهم في المنشأة المعدة للتقرير بناءً على ملكية المنشأة المعدة للتقرير لأدوات المنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الزميلة.

(ب) أدوات المنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الزميلة التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية في المنشأة المعدة للتقرير تؤخذ في الحساب ضمن الأسهم العادية المحتمل إصدارها في المنشأة المعدة للتقرير لغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة. وبالمثل فإن الخيارات أو الأذونات الصادرة عن منشأة تابعة أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة لشراء أسهم عادية من أسهم المنشأة المعدة للتقرير تؤخذ في الحساب ضمن الأسهم العادية المحتمل إصدارها في المنشأة المعدة للتقرير عند احتساب ربحية السهم المخفّضة الموحدة.

١٢أ لغرض تحديد الأثر على ربحية السهم من الأدوات الصادرة عن المنشأة المعدة للتقرير والتي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية في منشأة تابعة أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة، يُفترض أن الأدوات قد تم تحويلها وأن البسط (مبلغ الربح أو الخسارة المعزو إلى حملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم) قد تم تعديله حسب الضرورة وفقاً للفقرة ٣٣. وإضافة إلى تلك التعديلات، فإن البسط يتم تعديله تبعاً لأي تغير في مبلغ الربح أو الخسارة المسجل من قبل المنشأة المعدة للتقرير (مثل الدخل من توزيعات الأرباح أو الدخل من طريقة حقوق الملكية) المعزو إلى الزيادة في عدد الأسهم العادية القائمة للمنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الزميلة نتيجة التحويل المفترض. ولا يتأثر المقام في احتساب ربحية السهم المخفّضة لأن عدد الأسهم العادية القائمة للمنشأة المعدة للتقرير لن يتغير عند التحويل المفترض.

أدوات حقوق الملكية المشاركة والأسهم العادية ذات الفئتين

١٣أ تتضمن حقوق الملكية لبعض المنشآت:

(أ) الأدوات التي تشارك في توزيعات الأرباح مع الأسهم العادية طبقاً لصيغة رياضية محددة مسبقاً (على سبيل المثال، اثنان مقابل واحد) وبحد أعلى، أحياناً، على مدى المشاركة (على سبيل المثال، حتى مبلغ محدد، وبما لا يتخطاه، لكل سهم).

(ب) فئة أسهم عادية بمعدل توزيعات أرباح مختلف عن المعدل الخاص بفئة أسهم عادية أخرى ولكن دون حقوق مسبقة أو حقوق ذات أولوية أعلى.

١٤أ لغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة، يُفترض التحويل فيما يتعلق بتلك الأدوات الموضحة في الفقرة ١٣أ القابلة للتحويل إلى أسهم عادية إذا كان الأثر مخفّضاً للربحية. وفيما يتعلق بتلك الأدوات غير القابلة للتحويل إلى فئة أسهم عادية، فإن الربح أو الخسارة للفترة يتم تخصيصه إلى الفئات المختلفة من الأسهم وأدوات حقوق الملكية المشاركة وفقاً لحقوقها في توزيعات الأرباح أو الحقوق الأخرى للمشاركة في الأرباح غير الموزعة. ولحساب ربحية السهم الأساسية والمخفّضة:

(أ) فإن مبلغ الربح أو الخسارة المعزو إلى حملة أسهم حقوق الملكية العادية في المنشأة الأم يتم تعديله (تخفيض الربح وزيادة الخسارة) بمبلغ توزيعات الأرباح المعلن عنها في الفترة لكل فئة من الأسهم وبمبلغ توزيعات الأرباح التعاقدية (أو الفائدة على السندات المشاركة) التي يجب دفعها عن الفترة (على سبيل المثال، توزيعات الأرباح المتراكمة غير المدفوعة).

(ب) يتم تخصيص المتبقي من الربح أو الخسارة على الأسهم العادية أو أدوات حقوق الملكية المشاركة في حدود أن تشارك كل أداة في الربحية كما لو كان قد تم توزيع جميع الربح أو الخسارة للفترة. ويتم تحديد مجموع الربح أو الخسارة المخصص لكل فئة من فئات أدوات حقوق الملكية بإضافة المبلغ المخصص لتوزيعات الأرباح والمبلغ المخصص لميزة المشاركة إلى بعضهما.

(ج) تتم قسمة مجموع مبلغ الربح أو الخسارة المخصص لكل فئة من فئات أدوات حقوق الملكية على عدد الأدوات القائمة التي يتم تخصيص الربحية لها لتحديد ربحية السهم للأداة.

ولغرض احتساب ربحية السهم المخفّضة، فإن جميع الأسهم العادية المحتملة التي يفترض أن يكون قد تم إصدارها تضاف إلى الأسهم العادية القائمة.

الأسهم المدفوعة قيمتها جزئياً

١٥أ إذا كانت الأسهم قد أصدرت ولكن لم يتم دفع قيمتها كاملة، فإنها تُعالج عند احتساب ربحية السهم الأساسية على أنها جزء من سهم عادي بقدر حقها في المشاركة في توزيعات الأرباح خلال الفترة بالنسبة إلى سهم عادي مدفوعة قيمته بالكامل.

١٦أ بقدر عدم أحقية الأسهم المدفوعة قيمتها جزئياً في المشاركة في توزيعات الأرباح خلال الفترة، فإنها تُعالج عند احتساب ربحية السهم المخفّضة على أنها مُعادلة للأذونات أو الخيارات. ويُفترض أن الرصيد غير المدفوع يمثل متحصلات مستخدمة لشراء أسهم عادية. وعدد الأسهم المدرجة في ربحية السهم المخفّضة هو الفرق بين عدد الأسهم المكتتب فيها وعدد الأسهم التي يفترض أنه قد تم شراؤها.